

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشدي



عقد الداو..
وسر المفاوضات
«المجهول»!

إلقاء اللوم على كتلة العمل الشعبي، ولو بشكل جزئي، في قضية تعويض عقد الداو، هو حديث غير دقيق، بل وغير مطابق لوقائع أحداث إلغاء الصفقة، فبدأت ذي بدء، نائباً كتلة العمل الشعبي أحمد السعدون ومسلم البراك ومعهما صالح المالا الذي انضم لهما مطالبا بإلغاء عقد الصفقة ليسوا سوى أعضاء برلمان، لا يملكون حق التنفيذ، لا بعقد الصفقة ولا بإلغائها، نعم قد يهددون باستجواب أو نحوه في حال مرت الصفقة، ولكنهم لا يملكون صيغة التنفيذ، كون التنفيذ منوطاً بالحكومة فقط وهي التي أبرمت الصفقة ووافقت عليها وألغتها، الحكومة السابقة هي التي تتحمل المسؤولية كاملة، وليس النواب الذين طالبوا بإلغاء الصفقة واستجابت الحكومة لمطالبتهم.

وهذا تفصيل فيما يخص تحديد المسؤولية السياسية بشكل عام، النواب لا يتحملون أدنى مسؤولية، فهم لم يفاوضوا ولم يوقعوا ولم يضعوا شروطاً جزائياً الذي لم يكن يعلم بوجوده احد، وحتى الحكومة يومها برئيسها وزير نطقها لم يكن يعلم أي منهما عن وجود الشرط الجزائي الخيالي، وهو الشرط الذي وضعه المفاوضات الكويتي لصالح شركة الداو، وأبقاه سرا عن الجميع، ولم يتم اكتشاف وجود شرط جزائي الا بعدما ألغى الحكومة الصفقة بأربعة أيام، فلم يكن أحد لا النواب ولا الحكومة ولا المجلس الأعلى للبتترول يعلم بأمر الشرط الجزائي، والذي تبين في الاجتماع اللاحق الذي عقده المجلس الأعلى للبتترول أن ثلاثة أشخاص فقط يعرفون سر وجود العقد ولم يتم إبلاغ المجلس بوجود هذا الشرط، وبعد كشفه احتارت الحكومة كيف تجد لنفسها تخريجة وصرحت وعلى لسان وزير النفط يومها بان هذا الشرط الجزائي ليس سوى «سقف للتقاضي» بمعنى ان شركة الداو وفيما لو قامت بمقاضاة الحكومة الكويتية لا يمكن ان تطلب أكثر من مليارين ونصف المليار دولار، وهذا ما حصل فالحكم الصادر لصالح شركة الداو صدر بتعريض الكويت 2,1 مليار دولار، أي أقل بنحو 400 مليون دولار من قيمة «السقف الأعلى للتقاضي» الذي أشار له وزير النفط يومها. الواضح جدا ان النواب الذين تسببوا في إلغاء الصفقة لا يتحملون أدنى مسؤولية، وأما الحكومة السابقة فتتحمّل كامل المسؤولية ويجب على الحكومة الحالية إحالة كل الأطراف الكويتية التي شاركت في التفاوض في العقد مع الداو الى التحقيق، وكذلك محاكمة من أخفى وجود بند الشرط الجزائي.

توضيح الواضح: من يريد تحميل السعدون مسؤولية خسارة الكويت لأنه طالب بإلغاء الصفقة كئاثب، هو احد شخصين إما أنه لا يفقه ألف باء السياسة او انه يتحدث بلسان غيره.

وجهة نظر

@akandary

عبد العزيز الكندري



مرشحوا الرئاسة..
بالتواوير

كانت مصر على موعد بل وليلة تاريخية مفصلية في تاريخ وحياة مصر الجديدة.. والعالم العربي عموماً، حيث كان الجميع في حالة ترقب وحبس الانفاس لظهور النتائج الرئاسية، والتي جاءت مفاجئة وعلى غير المتوقع، خاصة بعد صعود المرشح الرئاس أحمد شفيق للمركز الثاني والتابع للنظام السابق وهو من أبرز أركانها، والمرشح الناصري صباحي للمركز الثالث والذي أدهش الجميع بهذا الصعود غير المتوقع، واللافت هو وقوف مرشحي الرئاسة في طوابير مع الجماهير بالساعات.

أما مرشح جماعة الإخوان المسلمين د.محمد مرسي فجاء في المركز الأول وكان ذلك متوقفاً من المراقبين والمتابعين للانتخابات المصرية، حيث إنها الجماعة الأكثر تخطيطاً وتنظيماً، كما أن البرنامج الانتخابي لم يرسى كان من أفضل البرامج الانتخابية على الإطلاق وهذا بشهادة الكثيرين وأهل الاقتصاد، وسوف يدخل الاعادة مع شفيق في جولة الاعادة والتي ستجري يومي 16 و 17 يونيو المقبل.

في جولة الاعادة اعتقد أن د.محمد مرسي سيفوز بكريسي الرئاسة ويكون أول رئيس مصري جاء بانتخابات حرة ونزيهة، خاصة بعد دعم مرشحي الرئاسة الذين لم يحالفهم الحظ وشباب الثورة الذين سينتازون لمصلحة الوطن ولا يعود مرشح الفلول، الذي جاء صعوده نتيجة تخويف غير المسلمين ووقوف كثير من الدول العربية معه قلباً وقالباً. ولكن يبقى التحدي الكبير بعد الانتخابات الرئاسية فهناك الكثير من التحديات الخارجية والداخلية، الخارجية عبر اعادة مصر لمكانها الطبيعي لتتصدر وتكون في طليعة الدول العربية وترتيب علاقتها مع الدول الخارجية، أما على الصعيد الداخلي فبينما الإنسان المصري وإعادة الثقة له والتي سلبت منه في السابق وإيجاد عيشة كريمة له، والابتعاد عن العواطف والانتقال للعمل الجاد وهذا هو التحدي الأكبر.

أمام الرئيس المصري القادم نموذجان مثالان وهما التركي والايراني، النموذج التركي حزب «العدالة والتنمية» الذي ينطلق من المصلحة التركية أولاً، والذي اخرج تركيا من العزلة الى العالم الرحب الفسيح، ولعل الأرقام في الاقتصاد التركي خير شاهد على ذلك، والنموذج الإيراني الذي أقر إيران وجعلها في مصاف الدول الفاشلة والمتخلفة نتيجة سياسة خرقاء لا تعترف بالحوار ولا بالأحر وأنفق المليارات على الخارج ودعم جماعات مثل «حزب الله» بينما الانسان الإيراني لا يجد يومه.. فلتختر مصر النموذج الذي تريد.

رؤى كويتية



baselaljaser@yahoo.com

@baselaljaser تويت

باسل الجاسر

قرار التحكيم القاضي بالزام دولة الكويت بدفع تعويض قدره ملياران ومائة وستون مليون دولار لصالح شركة الداو كيميكاك جراء صفقة لمشاركة الشركة في بعض مصانعها في أوروبا وأميركا.. جاءت بها ودفعت الحركة الدستورية الإسلامية - حدس لإنفاذها بكل ما أوتيت به من قوة وعلى جناح السرعة وصورت الصفقة على أنها صفقة لا تعوض وربحها بين وكان هذا بقيادة الوزير السابق محمد العليم ودعم مباشر من نواب حدس في مجلس الأمة... إلا أن كتلة العمل الشعبي كان موقفها مغايراً، بل وعلى النقيض تماماً فقد كانوا يرون فيها صفقة خاسرة ولا يجوز أن تتورط الكويت فيها فضغطوا بكل ما أوتوا به من قوة لإلغاء الصفقة عبر التهديد والترغيب الى أن تم إلغاء الصفقة ففرح الناس ووصف سمو رئيس الوزراء السابق بأنه رجل الإصلاح والمرحلة وحدوا بأنه ان تم الإلغاء قبل 2 مارس 2008 فان الكويت ستخرج من الشرط الجزائي الذي وضع بمخالفة ما جرت عليه العادة بقيمة مبالغ بها وكان الكويت مجبرة على هذه الصفقة وقد أغلقت أبواب

تعويض الداو
برقية «حدس»
والشعبي..

الاستثمار أمامها فيما عدا باب مصانع الداو في أوروبا وأميركا ومن باب الاضطرار قبلنا وضع هذا الشرط...؟! «والشعبي» ضغطت لإلغاء الصفقة ولكنها تفاضت عن محاسبة ومساءلة المتسبب في وضع هذا الشرط الجزائي الضخم الذي تجاوز الـ 30% من قيمة الصفقة لماذا وكيف يوضع مثل هذا الشرط على الكويت وهي الطرف الممول أي الذي سيدفع وبمخالفة ما تعارف الناس عليه من أن الشرط الجزائي يكون واحداً أو اثنين أو قل 5% أما أن يقفز لأكثر من 30% فهذا له مدلولات خطيرة أقلها أن هناك من طالب بعمولة ضخمة من الشركة لترميز هذه الصفقة فقبلت الشركة على أن يوضع مبلغ ضخم أيضاً كشرط جزائي في حال تراجعت الحكومة عن الصفقة... ومن قبض العمولة جاءت أطراف أخرى وطلبت منه حصة منها إلا أنه رفض اعطاءها شيئاً منها فجن جنونه فأراد إيقاف هذه الصفقة بأي طريقة... وهذا كله مجرد تحليل، ولكن الأكيد والذي لا شك فيه أن هناك شرطا جزائياً غير عادل ومخالفاً للمنطق والحق ووضع بسوء نية وخبت وتحت بند عمولة.. وذلك لإجبار الكويت على



لمن يهمه الأمر



سالم إبراهيم السبيعي

انطلاقاً من عاداتنا وتقاليدنا، وتحلياً بالروح الرياضية، وانسجاماً مع سلوك وأخلاق الفرسان، حين يبتسم الحظ لأحد الخصوم، فلا فجور في الخصومة ولا شماتة..

فيوم لك ويوم عليك، والأيام دول. ترجل وزير المالية مصطفى الشمالي من صهوة جواده، بعد ان أدى واجبه حتى آخر كلمة قالها في استجوابه البرلماني.

بعد سماع جميع الأطراف، خرج كل منا بنتائج مختلفة، منا من اقتنع بما قاله المستجوبون، ومنا من اقتنع بردود الوزير المستجوب، ومنا من لم يقتنع بما قاله كلا الطرفين، ومنا من أخذته العزة بالإثم فأنحاز لطرف ضد الآخر حتى قبل جلسة الاستجواب وسماع الطرفين، وهناك من انحاز لطرف «لغرض في نفس يعقوب».

الاستجواب «شكلاً» عزز ورسخ الحياة الديموقراطية وأضاف لها بعداً وعمقا وتوثيقاً، فقد مر هذا الاستجواب بإشكالات واجتهادات دستورية وقانونية ولائحية، أزست سوابق تطبيقية، وقائع وسيناريو الاستجواب توحى بأن أحد طرفيها يملك جيشاً منظمًا من المراسلين المتطوعين، وجهازاً إدارياً خبيراً، حيث تم التدريب حتى على نبرات الصوت وعلى كيفية طرح المحاور، لكن المؤسف حدوث بعض التشنج، بكلمات وحركات يجب ألا تقال لمن لا يزال يحمل ثقة صاحب السمو ويمثل إحدى

ويبقى الشمالي
عزيزاً مكرماً

كلمة صدق



فيسل حمد إبراهيم المرزني

أحداث كثيرة مرت على الساحة في الأيام القليلة الماضية، فمن استجواب وزير المالية وبعض المحاور المستحقة الي، ومع الأسف الشديد، تدني لغة الحوار في الاستجواب الى خسارة الكويت ملياري دولار في صفقة الداو.

الكويت البلد البترولي الذي له باع طويل في هذا المجال وملحقته من امور قانونية، كيف نقبل بأن يكون البند المبدئي الجزائي 66، 5 مليارات من قيمة المشروع في حال إلغاء الاتفاق، ومن ثم التوصل الى الشرط الجزائي الـ 33 اي 2 مليار ثم يخرج علينا من يتباهى ويقول انهم نجحوا في ذلك، وهو امر من حيث المنطق والعقل مرفوض وحتى في ايسر اعراف الاتفاقيات، معروف ان البنود الجزائية في الصفقات العملاقة لا تتعدى 1 إلى 2,5 كحد اقصى وذلك لضخامة القيمة ومبلغ المشروع، كما يوضع هذا الشرط الجزائي لضمان الجدية في شرائه.

إلا إذا والله اعلم كان هناك تنفع من هذه الصفقة، وفي كلتا الحالتين فإن اتمام الصفقة او الغاءها لمن شارك في

السلطات الثلاث، بالإضافة إلى خدش مسامعنا بنبرات لا يقبلها حتى الأطفال، الألفت للنظر الهدهد الحكومي والشفافية، وعدم السعي للحصول على أصوات نيابية بأي طريقة كانت واعتماد الحكومة على قوة رد الوزير وما يملكه من أدله وبراهين تقنع على الأقل عضوين أو 3 فقط من المعارضة لإضافتها لأصوات الحكومة ومن معها، لكن الطوفان جارف، والكثرة تغلب الشجاعة،

والحكيم من تعظ بغيره. أما «مضمون» الاستجواب كما طرح، فكان مرتباً، حماسياً، يحمل أرسيفاً من المستندات وبما أن هذه الأدلة قبلت تحت قبة عبدالله السالم وأمام الشعب فيصعب على المواطن العادي تكذيبها، أو تصديقها.. وفي المقابل فردود الوزير المستجوب يصعب تكذيبها مثلما يصعب تصديقها، لكن الحقيقة الواضحة والتي ظهرت ناصعة البياض كبياض غتره الشمالي، هي «نفاقة يد الوزير من أي مصالح شخصية»، وهذا بكفيه، وحتى لا نزكي على الله الأحدا «فلكل شيء إذا ما تم نقصان»، فالكمال لله وحده، فقد وقع الوزير ضحية لطبيته، وثقته الزائدة بالآخرين (حين أشركهم بمسؤولياته، والدليل شهادة أحد خصومه ك.د.وليد الطيباني) بنظافة يد الوزير الشمالي حين قال: كان الوزير حارساً فقط لغارة على بابا ولم يكن منهم. لقد وصف الله الإنسان الذي يحمل الأمانة بأنه ظلم

هذه الاتفاقية من الطرفين على شكل توزيع نسب مالية لهم، ففي كلتا الحالتين يربحون، والخاسر الأكبر الكويت وشعبها، الأمر الآخر والغريب والمريب، كيف تلغي الحكومة السابقة هذه الصفقة إذا كانت تعلم بجدوى هذا المشروع تحت الضغط النيابي، ليست مصلحة الكويت فوق كل اعتبار؟ وكيف تقبل الحكومة السابقة بأن تكون «ماي سبيل» تدفع من خلاله قيمة 2 مليار دولار كبند جزائي لإلغاء هذه الصفقة التعيسة، مقابل ترضيات سياسية وعلى مصلحة الكويت وشعبها. الأمر الآخر هو تدخل بعض السياسيين من نواب الأمة في امور فنية بحثة لا يفقهون عنها شيئاً قلنا وسوف نستمر في القول اتركوا اهل الاختصاص يعملون بمهنية بعيدا عن تسييس الاعمال الاستثمارية والخدمية والتسويقية، التي آخره من الاضرار، فالتدخلات السياسية المستمرة، كان حسانداها واما حسانداها وركودا وكسادا على كافة الاصعدة وتخلفا وخسائر مالية، والأدهى والأمر والخسائر في الوقت، فالوقت الذي يضعف لا يأتي

نفسه، وكذلك الملائكة تشفق عليه. فليس لنا إلا أن نلجأ الى الله سبحانه قائلين (اهدنا الصراط المستقيم) ثم نستلهم ونقتدي بحديثي رسول الله ﷺ حين اختصم رجلان الى النبي ﷺ فقال ﷺ: «انما أنا بشر، انما اقضي بينكم بما اسمع منكم، ولعل احكم الحن بحجتن من اخيه، فمن قضيت له من حق اخيه شيئاً فإنما اقطع له من النار»..

فيا أخي الفاضل مصطفى الشمالي أنت عزيز مكرم.. إن كنت وزيراً أو كنت مواطناً

كلام مؤزون: هي الأمور كما شاهدتها دول من سره زمن ساءت أزمان وهذه السدار لا تبقى على أحد ولا يدوم على حال لها شان أين الملوك ذوي التيجان من يمن وأين منهم أكاليل وتيجان وأين ما شاده شهاد فسي إرم وأين ما ساسه في الفرس ساسان وأين ما حازه قارون من ذهب وأين عاد وشهاد وقحطان أتى على الشكل أمر لا مرد له حتى قضوا فكان القوم ما كانوا

ابدا ولا يمكن تعويضه ولننظر الى اشقائنا في الامارات وقطر كيف استغلوا عاملي المال والوقت والى أين وصلوا ولننظر كيف فرطنا في هذا المفهوم والى اي انحدار وصلنا. في رأيي تقع المسؤولية على من قبل بهذه الشروط، المذلة، وكيف قبلت الحكومة السابقة هذه الشروط، والقبول أيضاً بإلغائها تحت تأثير الضغوط النيابية، كما ان من ساهم في هذا الضغط السياسي يتحمل أيضاً المسؤولية لهذه الخسارة التي سوف تأتي من قوت المواطنين، نقول ان صفقة الداو دون شك كانت في مغارة علي بابا، فعلى الحكومة الحالية كشف «الاربعين حرامي» والله اعلم ومحاسبتهم واسترجاع 2 مليار الى خزينة الدولة، اين من كان ينادي بحماية المال العام؟ انتم نحرتم المال العام باسم الدفاع عنه، والأدهى والأمر خسائرتنا من عدم الاستثمار في حقول الشمال والتي تقدر بمئات المليارات نعم المليارات، حسافة عليك يا كويت.